

الأحزاب التونسية تدشن موسم «السياحة الحزبية» لفرض توازنات جديدة على المشهد

حركة النهضة تسعى لتعزيز نفوذها بتحالفات برلمانية قوية



عين إسلامي تونس على تحسين الغنوشي وتثبيت نفوذهم

فضلا عن النظر بجدية في مسألة التقلبات والانسحاب من الكتل. وطالب النائب في البرلمان عن حركة الشعب خالد الكريشي بالتعجيل بمراجعة النظام الداخلي للبرلمان والأهباب في اتجاه منع السياحة الحزبية التي أصبحت تمارس بمقابل مادي، مطالبا النيابة العمومية بأن تقوم بدورها في متابعة هذه الممارسات الخطيرة.

وأكد الكريشي في تصريح إعلامي "أن السياحة الحزبية أصبحت تشترع مثل هذه الممارسات المشبوهة، وأن حركة الشعب ستسعى إلى تمرير مشروع قانون لإبطال عملية انتقال نائب من كتلة إلى أخرى".

النهضة منكب على مشاكلها الداخلية أكثر من البرلمان".

والأحد، انتخب نواب النهضة، خلال الجلسة العامة البرلمانية السنوية، النائب والمتحدث الرسمي باسم الحزب عماد الخيمري رئيساً جديداً للكتلة، خلفاً للقيادي نورالدين البحيري، الذي شغل المنصب له سنوات وهو ما أعده متابعون انتصاراً للموالين لراشد الغنوشي الذي يواجه معارضة شرسة للتمديد له في رئاسة الحركة حيث يعد الخيمري واحداً من أبرز برلمانيي النهضة المواليين للغنوشي.

ودفعت الحركة البرلمانية بعض النواب والسياسيين إلى المطالبة بمراجعة نظام العمل داخل البرلمان،

والاجتماعية بتونس صعبة جدا والجميع ينتظر حلاً من حكومة هشام المشيشي في أسرع وقت ممكن.. النهضة سنتكبر على حل مشاكلها الداخلية المتفاقمة وهو ما سينعكس عليها في البرلمان على غرار المؤتمر القادم والاستفتاء حول الفصل 31 وصراع القيادات حول مواصلة راشد الغنوشي على رأس الحركة من عدمها وهذا أمر خطير سيفتح الباب أمام تجاوزات في علاقة مباشرة بين الغنوشي والقواعد".

وأشار إلى أن "هناك انقساماً داخل كتلة الحركة وهو ما لاحظناه مؤخرا خلال انتخاب رئيس جديد للكتلة بين عماد الخيمري وقتحي العيادي..

معها في مستوى المصالح الذاتية التي فرضتها إكراهات السياسة على غرار تحالف الأحزاب الإسلامية مع حزب قلب تونس (البربري).

وأفاد المحلل السياسي باسل الترجمان في تصريح لـ "العرب"، "أن ما يجري الآن يدخل في باب السياحة الحزبية التي هي ليست بالأمر الجديد بل استمرار لعملية متواصلة منذ 2011 مضافاً أن "أحزاب النهضة والكرامة وقلب تونس تمثل نظرياً تحالفاً كبيراً، لكنها واقعيًا ستبقى عاجزة عن تمرير مشاريع القوانين داخل البرلمان وسيصيبها التشلل والعجز عن تقديم الإضافة".

وتابع الترجمان "الأوضاع الاقتصادية

افتتحت الدورة البرلمانية الجديدة في تونس وسط جدل بشأن تنقلات العديد من النواب إلى كتل برلمانية أخرى في ما بات يُعرف بـ"السياحة الحزبية"، حيث تسعى أحزاب وأزمنة على غرار حركة النهضة الإسلامية إلى تعزيز نفوذها من خلال تحالفات قوية داخل مجلس النواب من شأنها تعطيل مشاريع قوانين أو التسريع بتمريرها أو لم لا حتى إسقاط الحكومة أو فرض تعديلات وزارية داخلها.

خالد هدي

وارتقت كتلة الإصلاح مكان كتلة الحزب الدستوري الحر بـ17 نائباً (16 نائباً سابقاً)، وحافظت كتلة الحزب الدستوري الحر على 16 نائباً.

وتعكس هذه الانتقالات التي باتت تُعرف في تونس بمصطلح "السياحة الحزبية" رغبة العديد من الأطراف في الاستئثار بموقع هام من خلال التمكن من تجميع غالبية تكون قادرة على تمرير مشاريع قوانين أو تعطيلها، إلى جانب تزكية الحكومة أو سحب الثقة منها.

وتأتي هذه الانتقالات كذلك رغم الانتقادات التي تواجهها الأحزاب في تونس والبرلمانيون على حد سواء بشأن السياحة الحزبية.

وفي هذا السياق، أكد الناشط السياسي عبدالعزيز القطي، أن هناك عيباً سياسياً على المستوى البرلماني والسياسي، وفوضى أصبحت تعم المشهد وتتخطى فيها كل الأطراف، علاوة عن تفكك داخل الأحزاب وارتباك وليس هناك أي طرف مؤثر في المشهد".

وأضاف القطي في تصريح أفرد هذا المشهد الذي يغنيه الاحتقان والتجاذبات، إذ أن نسبة 65 في المئة من الناخبين اليوم لا يعرفون لمن يصوتون وهي نسبة غير قابلة بالأحزاب الحالية".

وتابع "كل هذه التحركات ينظر إليها الرأي العام بأنها تخدم المصالح الضيقة للأحزاب، والنهضة وحلفاؤها لا يقدر على تجميع 120 نائباً ولا يمكن أن يتفقوا على قرارات كبرى تخدم مصالح المواطن التونسي".

وتفكر بعض الأحزاب في بسط هيمنتها على المشهد البرلماني والمزيد من تحصين مكانتها ككتل وأزمنة في المجلس وإبرام تحالفات مع أحزاب أخرى وإن كانت لا تشترك معها تنظيمياً وأيديولوجياً فإنها تتقابل

تونس - تطرح التحالفات الجديدة بالبرلمان التونسي، التساؤل عما إذا كانت حركة النهضة الإسلامية الفائزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة (54 نائباً) وحلفاؤها (ائتلاف الكرامة وقلب تونس) يمتلكون القدرة على تكوين غالبية مؤثرة في المشهد البرلماني، لا سيما مع تواتر الحديث عن استعدادات لتكوين جبهة معارضة قوية تضم الحزب الدستوري الحر وغيره.

وأفادت النائب الأول لرئيس البرلمان، سميرة الشواشي، خلال انطلاق الجلسة العامة المنعقدة الثلاثاء بقصر باردو، بأنه تم تسجيل جملة من التغييرات على تركيبة الكتل البرلمانية.



عبد العزيز القطي

النهضة وحلفاؤها لا يقدر على تجميع 120 نائباً

وأعلنت الشواشي عن فقدان كتلة "المستقبل" لوجودها إثر استقالة كافة أعضائها وانضمامهم إلى كتلة قلب تونس، وهم جمال بوضوافي ومحمد الصالح اللطيفي وآية الله هيشري وسامي بن عبدالعال وعدنان بن إبراهيم وعصام البروققي ولماي جعديان، ومبروك خشناوي ومحمد الزعبي. وأشارت إلى استقالة النائب صبحي صمارة من كتلة إئتلاف الكرامة، وإقالة النائب زهير بالودان من كتلة الإصلاح الوطني.

وتتصدر كتلة حركة النهضة الإسلامية البرلمان التونسي بـ54 نائباً، تلتها الكتلة الديمقراطية بـ38 نائباً، فكتلة حزب قلب تونس بـ30 نائباً (بعد أن كانت تضم 26 نائباً)، وأصبحت كتلة ائتلاف الكرامة تضم 18 نائباً (بعد أن كانت 19 نائباً).

بحارة إيطاليون يعيدون التوتر بين الجيش الليبي وروما

إثر تلميذ الجيش لدعم روما لحكومة الوفاق الليبية التي خاض الجيش ضد ميليشياتها الإسلامية معارك العام الماضي.

وأشار الجيش مراراً إلى دعم روما للميليشيات بطائرات مسيرة وغيرها حيث أعلن الجيش على سبيل المثال إبان معارك تحرير طرابلس عن إسقاط طائرات إيطالية بينها طائرات تجسس (درون).



خالد المحجوب
البحارة الإيطاليون هم من انتهكوا المياه الليبية

وفي زيارتهم الأخيرة لم يلتق المسؤولون الإيطاليون وفي مقدمتهم وزير الخارجية، لويجي دي مايو، المشير خليفة حفتر ما جعل مراقبين يشيرون إلى أن الجيش يبعث برسائل لروما مفادها أنه يمسك بزمام الأمور في ليبيا التي تتجاهل فيه إيطالية دور الجيش وقائده بالرغم من التأكيد الإيطالي الدائم على ضرورة إيجاد تسوية للملف الليبي وإنهاء التدخلات الأجنبية في البلاد وإشراك جميع الأطراف في العملية السياسية.

وكانت دورية ليبية قد اقتربت في الفتح من سبتمبر من زورقين إيطاليين اتهمتهما بالصيد في المياه الليبية ليم نقلهما في مرحلة ثانية إلى مدينة بنغازي شرقي البلاد.

بنغازي - أعادت حادثة حجز الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر لبحارة إيطاليين أجواء التوتر في العلاقة بين روما والجيش لاسيما أن الأخير كان قد ألح في وقت سابق لدعم إيطاليا لحكومة الوفاق الواجهة السياسية للإسلاميين.

وقال مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي اللواء خالد المحجوب الثلاثاء، إن الصيادين المحتجزين في بنغازي منذ بداية الشهر الماضي سيُعرضون أمام النيابة العامة المختصة، وسيحاكمون وفقاً لقانون الدولة الليبية.

وأضاف المحجوب، في مقابلة مع القناة الإيطالية الرابعة الخاصة بثتها مساء الإثنين، "أحوال المحتجزين البالغ عددهم 18 صيادا، بصحة ممتازة، ولديهم طعام جيد، ونحن نعاملهم باحترام وفقاً للقوانين الدولية وحقوق الإنسان، كما أتاحت لهم فرصة الاتصال بعائلاتهم".

وتابع "إننا لا نتعقل أحداً إلا إذا انتهك القانون، وانتهك البحارة الإيطاليون المياه الإقليمية والاقتصادية لليبية، والحقيقة التي يجب أن يعرفها الشعب الإيطالي أنها ليست المرة الأولى، فقد حدثت انتهاكات عديدة سابقة".

ويأتي هذا الرد عقب إطلاق بلديات إيطالية لحملات تنادي بإطلاق سراح هؤلاء البحارة والذين احتجزهم الجيش بتهمة ممارسة الصيد في المياه الإقليمية الليبية.

وكانت العلاقات بين روما والجيش الليبية تتسم بتوتر غير معلن أصلاً

قائد الأركان يسعى للنأي بالجيش الجزائري عن التجاذبات السياسية

بداية من مطلع شهر نوفمبر المقبل، عندما يعرض الدستور الجديد الذي أعاد ترتيب مهام المؤسسة العسكرية على الشعب.

ولا يستبعد مراقبون، أن يكون مضمون التصريح الذي أدلى به الجنرال شنقرية، رسالة للإدارة الأميركية حول تكيف عقيدة الجيش الجزائري مع التقاليد الاحترازية للجيش المنتظرة، لتكون "عربون" توافق بين الطرفين، حول التفرد للمسائل العسكرية والأمنية، والابتعاد عن التجاذبات الداخلية.

ويسود أن القيادة الجديدة، بصدد التخلص من تركة القائد السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، الذي ورط المؤسسة في تفاصيل الأزمة السياسية للبلاد، لاسيما عندما أصبح يخاطب الجزائريين بشأن الاحتجاج والعملية السياسية.

ولا يستبعد أن يكون وزير الدفاع الأميركي، الذي بحث فرص التعاون العسكري الاستراتيجي في المنطقة بين بلاده وبين الجزائر، قد لفت انتباه نظرائه الجزائريين إلى ضرورة التحلي بالتقاليد الاحترازية بين الجيشين.

ومع ذلك يبقى الجيش في الجزائر، هو حجر الزاوية في إدارة الملفات الكبرى للبلاد، سواء من خلال الواجهة أو من خلف الستار، حيث يشار إليه في تحديد مسارات الدولة في مختلف المحطات، الأمر الذي حول قياداته وضباطه السامين إلى مصدر استياء المعارضة وغضب المحتجين السياسيين.

المناخ لتعاون عسكري بين الطرفين في المستقبل القريب.

وحملت زيارة إسبير، للجزائر ولدول المغرب العربي، دلالات عميقة حول اهتمام واشنطن بالمنطقة وإحيائها لطموح تفعيل التعاون بينها وبين دول المنطقة، وإمكانية نقل مقر قاعدة أفريقيكوم إلى المنطقة، بدعوة الحكم الأمني في القارة السمراء لاسيما في منطقة الساحل والصحراء، نظراً لتمدد نشاط الجماعات الجهادية والتحديات التي تحملها للمصالح الكبرى لأمريكا ولدول المنطقة.

وتتجه الجزائر المنهكة بأزمات سياسية واقتصادية متراكمة، إلى مراجعة عقيدة جيشها، برفع الحظر الدستوري عليه خارج حدوده الجغرافية،



هل يقمع شنقرية مع الصورة السائدة للجيش

ولفت مقال الصحيفة الأميركية إلى أن رئيس الجمهورية يلتقي برئيس هيئة الأركان مرتين في الأسبوع لمناقشة الأوضاع العامة، وهي الإشارة التي توضح دقة وحساسية العلاقة بين الرئاسة وقيادة الأركان، لكنه لم يشر إلى طبيعة الملفات والصلاحيات التي يحوزها الطرفان.

وجاء تصريح قائد أركان الجيش الجزائري في أعقاب زيارة وزير الدفاع الأميركي مارك إسبير، للجزائر خلال الأسبوع الماضي، لأول مرة منذ الزيارة التي قام بها سلفه دونالد رامسفيلد العام 2006، الأمر الذي أدرجها في خانة الرسالة السياسية من قيادة البلاد للرأي العام الأميركي، وحملة علاقات عامة تمهد

صابر بلدي

الجزائر - يسعى قائد هيئة أركان الجيش الجزائري، الجنرال سعيد شنقرية، لتحديد الجيش عن التجاذبات السياسية في خطوة لم يذهب فيها سابقو الرجل الذين تداولوا على قيادة هيئة الأركان حيث يغير نفوذ القوات العسكرية في الجزائر في الشان العام جدلاً لا ينتهي.

وأكد قائد أركان الجيش في تصريح أدلى به لصحيفة نيويورك تايمز الأميركية، بأن "الجيش لا يتدخل في السياسة، وأن تكوينه يجعل منه محايداً عن الأحداث السياسية".

وأوضح بأن "تكوين الجيش بشكل احترافي يجعله بعيداً عن السياسة، ولا يسمح له بالتدخل فيها"، في إشارة توحي إلى شعور قيادة المؤسسة بنقل الجدل الذي أثير حول دورها في تحديد مخرجات الأزمة التي عاشتها البلاد، خلال مرحلة الفراغ المؤسساتي التي أفرزها نحي الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة.

ويرى مراقبون أن السلطة الجديدة في البلاد بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، التي اتجهت لمحو آثار مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية التي هيمنت فيها قيادة الجيش على المشهد السياسي، ودفعت حينها بكل قوة من أجل فرض تصوراتها لتطبيق الأزمة السياسية التي أفرزتها الاحتجاجات الشعبية، تريد فتح أفاق جديدة في علاقة الجيش بالمؤسسات الأخرى للدولة.